الآداب
المجلد:21، العــدد:01، ديسمبر 2021
الصفحات:325 - 345

تجليات القرائن المقاليّة اللفظيّة في الدّرس اللّغوي العربي القديم

Manifestations of essay verbal clues in the old Arabic linguistic lesson

ط.د. حسين مصالي[1]

د. اليزيد بلعمش[2]

[1] مخبر الدراسات اللغوية والقرآنية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية– قسنطينة، houssiynmessali@gmail.com

[2] مخبر الدراسات اللغوية والقرآنية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية– قسنطينة، el-yazid@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/05/31 تاريخ القبول: 2021/07/21 تاريخ النشر: 2021/12/15

ملخص:

ويهدف هذا المقال إلى بيان أصالة البحث في القرائن اللفظية المعينة على تحليل التركيب اللغوي في التراث العربي، وذلك من خلال إبراز وعي القدماء بتوظيف هذه القرائن في التحليل النحوي، وإن لم يخصوا هذه القرائن بالحديث أو لم يفردوها بالبحث. فقمنا بتتبع أبرز مدونات الدراسات النحوية القديمة وتحليلها للكشف عن أثر تلك القرائن في التحليل النحوي.

وقد توصل المقال في نهايته إلى وثاقة الصلة بين القرائن والمعنى وبين القرائن والتحليل اللغوي ولهذا لم يجد الدارسون اللغويون عنها بُدا في استعمالها بأنواعها، قديما وحديثا على السواء، وإنما حصل الاختلاف في طريقة تعاطيها وتناولها.

كلمات مفتاحية: القرينة، القرائن اللفظية، النحو العربي، التراث اللغوي، التحليل، السياق.

Abstract:

This article aims to demonstrate the authenticity of research into verbal clues assigned to the analysis of the linguistic phrase in the Arab heritage by highlighting the awareness of the ancients in employing these clues in grammatical analysis even if they did not mention these clues or did not single

المؤلف المراسل: اليزيد بلعمش

them out in research. We tracked and analyzed the most prominent ancient grammatical records to detect the impact of these clues on grammatical analysis. At the end, the article found out about the close link between clues and meaning and clues and linguistic analysis. For this reason, linguists find it compulsory to use all types of clues in the past or present time. However, there was a difference in the way they were used and dealt with.
***Keywords*:** clue ; verbal clues; Arabic grammar; Linguistic heritage; analysis; context.

المقدمة:

كانت نظرية القرائن اللغوية أو قرائن التّعليق همزة وصل ونتاج تلاقحٍ بين فكرين لغويين؛ تمثّلا في الدّرس اللّغوي العربي القديم والدّرس اللّساني الحديث، وكان رائد هذه الفكرة هو الأستاذ "تمّام حسان" الذي عُدّ من بين أوائل من درسوا علم اللغة الحديث على يد أعلامه في الغرب؛ أمثال "فيرث" صاحب المدرسة السياقيّة الوظيفيّة، وهو أيضا من بين الأوائل الذين استثمروا ما أسفرته الدّراسات اللغوية الحديثة من مناهج ومبادئ كآليات مساعدة للتنقيب عن خبايا وأسرار التّراث اللّغوي العربي، بغية إيجاد البديل عمّا كان سائدا قبل من حيث منهج الدّراسة، وقد كانت فكرة النّظم أو التّعليق التي جاء بها عبد القاهر الجرجاني (471هـ) الفكرة المركزيّة التي استند إليها في رؤيته الجديدة حول قضيّة المعنى ومتعلّقاته في التّركيب.

إنّ جهود الأستاذ "تمّام حسان" اللغوية ودراساته خلال عقود من البحث والتقصي في قضايا اللّغة العربيّة جعلته يتبنى منهجا علميّا قائما على مناقشة أفكار القدماء درسهم اللّغوي، وهذا في عدّة بحوث ودراسات له، من بينها؛ كتابه "اللّغة العربيّة معناها ومبناها" وكتابه "البيان في روائع القرآن" وغيرها من المؤلفات التي أسّس فيها لنظريته "تظافر القرائن"[1]، ليقدمها كبديل عن "نظرية العامل" إلى جانب سلطة "الإعراب"، التي سيطرت على الدّرس اللّغوي العربي ردحا من الزمن

وإنّ مما لا شك فيه أنّ علمائنا القدماء قد أوغلوا في مسألة الإعراب والعامل النّحوي، حتى جعلوا الإعراب نحوا والنّحو إعرابا، وصار الإعراب هو الفاصل عندهم في إبراز المعاني وتوجيهها، بما

أن الإعراب هو أحد القرائن اللفظية، فهل يفهم من هذا أنّ النّحويين واللّغويّين القدماء قد أغفلوا العمل بالقرائن اللفظية الأخرى عدا قرينة الإعراب في استدلالاتهم على المعاني النّحوية والوظيفية؟

للإلمام بحيثيات هذا الموضوع، نحاول أن نفتش في مدونات المتقدمين من علماء العربية: هل كانوا على دراية بعمل هذه القرائن اللفظية وتظافرها في تحليلاتهم اللغوية أم أنّ هذه الفكرة مستجدّة في عصرنا الحالي؟

القرائن المقالية اللفظية[2] في التراث اللغوي العربي:

إنّ المتأمل في جهود اللغويين والنحويين القدماء ليجد أنّ فكرة القرائن بمختلف أنواعها مبثوثة ومجسدة في ثنايا كتبهم ومؤلفاتهم، وتحديدا في مختلف الأبواب والشروط والأحكام التي وضعوها في تحليلاتهم اللغوية تنظيرا وتقعيدا، على الرغم من أنه لم يأت منهم النص على العناية بها أو إفرادها بالدّرس خصوصا، كما فعلوا مع العلامة الإعرابية وفكرة العامل فيها. ونحاول هنا أن نكشف عن ذلك الجانب الإجرائي للتوظيف القرائن خاصة اللفظية منها:

1. العلامة الإعرابية: الإعراب يعدّ من إحدى القضايا التي شغلت علماء العربية قديما وحديثا في درسهم اللغوي، وبناء عليها "جعلوا النحو إعرابا والإعراب نحوا"[3]، وصار النحو عندهم "علم يعرف به أحوال أواخر الكلم"[4]، والإعراب ذلك الأثر الظّاهر أو المقدّر الذي يجلبه العامل فِي آخر الكلمة[5]، وإذا جئنا إلى تتبّع الإعراب كقرينة على المعنى في تراثنا اللغوي سنجدها المستند الرئيس في الإيضاح والإبانة، فبها تعرف صلات الكلمات بعضها ببعض في التركيب، وبها تعرف المعاني الوظيفيّة النحوية ويهتدى إلى المقصود من الكلام، وعليه صار الإعراب عند علماء العربية والنحو يشير إلى تلك العلاقة التي بين العلامة الإعرابية والمعنى؛ فقد عرّف أيضا بأنّه "التغيّر الذي يقع لفروق ومعان تحدث"[6]، وهو ما أكده ابن جني (392هـ) في قوله: "ألا ترى أنّك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداَ أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجا (نوعا) واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه"[7]، وفي النص دلالة على أن الإعراب يكسب اللغة مرونة في الاستعمال واتساعا في التراكيب وتنوعا في الاستعمال؛ بحيث يتيح

فرصة التقديم والتأخير في اللغة دون أن تفقد الكلمة وظيفتها، وإليه أشار ابن فارس (395هـ) في قوله: "به تميّز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أنّ قائلا لو قال: "ما أحسنْ زيدْ" غير معربٍ أو " ضربَ عمرْ زيدْ" غير معربٍ لم يوقف على مراده، فإذا قال "ما أحسنَ زيداً" أو "ما أحسنُ زيدٍ" أو "ما أحسنَ زيدٌ" أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده"[8]، فهو "مفتاح المعاني المغلقة في الألفاظ والمستَخرج للأغراض الكامنة فيها"[9]، وإليه ذهب الزّمخشري (538هـ) بقوله: "وجوه الإعراب هي الرفع والنصب والجر وكل واحد منها علم على معنى"[10]، وأبو البركات الأنباري (577هـ) في قوله :"فلما كان الإعراب يبيّن المعاني سُمِّي إعرابًا"[11]، وهناك من جعل الإعراب "يشمل بيان مواضع المفردات من الجملة، ومواضع الجمل بعضها من بعض، وما يعين على ذلك، ويكون بمثابة الوسائل أو الأدوات أو العلامات الدّالة"[12]، والأمثلة والشّواهد الدّالة على أهمية الإعراب في تحديد المعنى وإزالة اللبس وتبيان الوظيفية كثيرة ومتعددة في الدرس اللغوي العربي.

إذا: فالإعراب قرينة أو دّليل يعين على تحديد المعنى وإبانة المقصود، "إلاّ أنّ التركيب قد يفتقر إلى قرينة أخرى تقوّي الإعراب أو تسانده، أو تمنحه الصّلاحية التي يتّضح بها المعنى"[13]. وهذا ما نبه عليه الدرس اللغوي العربي القديم فيما يأتي.

2. قرينة البنية: هي من القرائن المهمة في التراث اللغوي العربي والتي لا تقل أهمية عن العلامة الإعرابية؛ إذ هي وثيقة الصلة بها، فقبل أن ينظر النحويون إلى ما يعتري آخر الكلم من علامات وحركات لا بد أن ينظروا إلى الكلمة في حدّ ذاتها ليتجلّى لهم جزء من المعنى الوظيفي والإعرابي، وأحيانا قد يؤدّي تغيّر صيغة كلمة ما إلى تغيّر المعنى النحوي لكلمة أخرى وتكون قرينة عليه، فيمكن القول أنّها "دلالة صورة الكلمة على المعنى النحوي"[14].

ونجد إشارات في التراث حول بنية الكلمة وصيغتها وما تتضمنه من معاني وظيفيّة، منها ما أورده ابن جني في قوله: "فمنه جميع الأفعال... ألا ترى إلى (قام) ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه"[15]، فصيغة الكلمة كانت دليلا على معاني مختلفة من حيث الزمان والوظيفية، ومعنى الوظيفة للصيغة يتحقق

بعلاقاتها السياقيّة مع غيرها في التركيب، فـ "فالوظيفة النحوية كما يراها نحاتنا هي المعنى الذي تكتسبه الكلمة في التركيب من خلال ارتباطها بغيرها"[16].

وهو ما كان محققا في درسنا اللغوي، من ذلك مبني الاسم الذي يقوم في اللغة العربية بمعظم الوظائف النحوية، فمثلا من الشّروط التي وضعها النّحاة لصورة الكلمة المفردة في الجملة أنّ الاسم المرفوع لا يكون فاعلا إلاّ مع سبق الفعل له مبنيّا للمعلوم، فإن بني للمجهول صار المرفوع نائبا عن الفاعل، وأنّ المصدر المنصوب بعد الفعل لا يكون مفعولا مطلقا إلاّ إذا كان من مادة الفعل، فهذه نماذج من الشروط التي إذا تحقّقت للكلمة في حيّز الجملة كان تحققها دليلا على المعنى النحوي في الجملة[17]؛ فالفاعل مثلا في عرف النحاة هو "كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم"[18]، وهنا إشارة واضحة إلى الدور الذي تقوم به البنية في التركيب وما يترتب عنها من تغيّرٍ في وظيفة عناصر أخرى وتكون دليلا عليها.

ومن بين مباني الاسم كذلك صيغة "المصدر" وما تقدمه من المعاني الوظيفية منها إذا وصف بها، وإن كان على خلاف الأصل عند النحاة، فهم يؤولونه:" أنّ المصدر الدّال على الحدث أُطلق وأريد منه المشتقّ الدّال على الذات أو أنّه على تقدير مضاف أنّه على المبالغة"[19]، فنرى وفرة في المعاني لا تحصل لو وصفنا بغيره كاسم الفاعل مثلا.

ومن بين البنيات "بنية الفعل" وما تؤديه من وظائف نحوية مهمّة؛ "إذ هو العنصر الرئيس في الجملة الفعلية يقوم بوظيفة المسند، ولولاه لما اكتملت بنية الجملة (الفعلية)"[20]، لعلّ من ذلك ما قرّره النحويون أنّ "الفعل" يقتضي تجدّد موضوعه وتحديدا "الفعل المضارع" فيكون قرينة ودليلا عليه، وهو ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني (471هـ) في أنّ موضوعُه يقتضي تَجدُّدَ المعنى المثْبَت به شيئاً بعْدَ شيءٍ؛ فإذا قلنا "زيدٌ منطلقٌ" فقد أَثْبتنا الانطلاقَ فعْلاً له من غيرِ أن نجعلَه يَتجدَّد ويَحْدُثُ منه شيئاً فشيئاً، بخلاف ما لو قلنا: "زيدٌ ها هو ذا يَنْطلقُ"، فقد زَعمْنا أنَّ الانطلاقَ يقعُ منه جُزءٍ فجزءٍ، وجعلْناه يُزاوله ويُزَجِّيه"[21]؛ والشواهد على اعتبار دور البنية في تحديد المعنى

والوظائف النحوية في التراث اللغوي عديدة، يطول تبيانها نظرا لأنّ النحو والصرف لصيقان ببعضهما في الدراسة منذ القديم، فكلّ منهما يخدم الآخر[22].

3. قرينة المطابقة: حدّدت المطابقة في النّحو على أنّها "الشركة في أحد المعاني العامّة من التكلّم وفرعيه، والإفراد وفرعيه، والتعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث والإعراب، فإذا تحقّقت الشركة في بعض هذه المعاني لكلمتين دلّ ذلك على انتماء إحداهما إلى الأخرى، وبهذا تعين المطابقة في الكشف عن المعاني"[23]، وهي لا تظهر إلاّ في الصّيغ الصّرفيّة والضمائر إذ مسرح هي المطابقة فلا مطابقة في الأدوات ولا في الظروف[24].

وتعدّ المطابقة من وسائل ترابط العناصر المكوّنة للتّركيب النّحوي؛ فهي تقوّي الصّلة بين المتطابقين، وتكون قرينة على الباب النّحوي الذي تقع فيه، وبها يؤمن اللّبس بين المعاني[25]، إذ إنّ وجودها يحقّق وضوحا في المعنى وارتباطا بين أجزاء النّص، "بحيث لو أزيلت المطابقة عمّا ينبغي أن تكون فيه لخرج الكلام عن حدود الفهم، وربّما خرج عن أن يكون مفيدا"[26]، ولفتح باب تعدد المعنى والتأويل.

وفي تراثنا اللغوي كان للمطابقة حضور كبير في التقعيد والتنظير للغة العربية، وهو ما نلمسه في عدة أبواب نحوية، لعلّ من بينها ما ذكره صاحب الكتاب في باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك: "فأمّا النعت الذي جرى على المنعوت فقولك مررت برجلٍ ظريفٍ، فصار النعت مجرورا مثل المنعوت لأنّها كالاسم الواحد"[27]، فهي إشارة خفية إلى قرينة المطابقة بحيث أنّ النعت يتبع منعوته، وكذلك البدل مع المبدل منه في التعيين (التعريف والتنكير) وفي الإعراب، ويقول في باب الابتداء: "واعلم أن المبتدأ لابد له من أن يكون المبنى عليه شيئا هو هو"[28]، وإليها أشار ابن السرّاج (316هـ) حول التوابع وما يتعلّق بها من مطابقة في الإعراب "فجميع هذه تجري على الثاني ما جرى على الأوّل من الرفع والنصب والخفض"[29]، وفي هذا الشأن يشير ابن الأنباري (577هـ) إلى المطابقة في باب الصفة بقوله: "فإن قيل ففي كم حكما تتبع الصفة الموصوف؟ قيل في عشرة أشياء، في رفعه ونصبه وجرّه، وفي إفراده

وتثنيته وجمعه، وتذكيره وتأنيثه، وتعريفه وتنكيره"[30]؛ فبالمطابقة تتصل عناصر الجملة وتتناسق وتكون علما على الباب النحويّ والوظيفي، وبانعدامها قد يخرج الكلام عن حدود الفهم ويصبح مقطوع الصلة في التركيب ويحدث اللبس، كما تقع المطابقة كذلك في الضمير لمرجعه؛ فلا بد من أن يجري مجرى مرجعه في العدد (إفرادا وتثنية وجمعا) وفي الجنس (تذكيرا وتأنيثا)، وفي الشخص(الغيبة والحضور والتكلم) ونجد هذا كثيرا في باب الضمائر منها ما أورده الرضي (688م): "ولا بد من مطابقته (الضمير) ما قبله في الإفراد والتذكير والحضور"[31]، فبها يحصل الربط المحكم لعناصر الجملة ويستقيم الفهم وتقل احتمالات التأويل.

فعلى الرغم من كثرة المطابقة بأنواعها في الكلام والدور الهام الذي تقدمه للتركيب اللغوي من ترابط وتماسك، مع ما تؤديه من جلاء للمعنى وبيان للمقصود، إلاّ أنّ النحاة لم يفردوها بالتأليف والدرس مع إدراكهم لأهميتها وجودا وعدولا عنها، بل توزعت أفكارهم حولها وتحليلاتهم في مختلف الأبواب النحوية.

4. قرينة الرتبة: الرّتبة قرينة لفظيّة لها ما يؤصّلها في الدّرس اللغوي العربي؛ إذ كانت محلّ اهتمام النّحاة قديما بحيث نجد لها أثرا وموقعا في مختلف أبواب وفصول مؤلّفاتهم النّحويّة، وهناك العديد من الشّواهد الدّالة على ذلك، فلو ذهبنا مثلا إلى ابن السرّاج (316هـ) نجده يصرّح بها أثناء حديثه عن الرتب المحفوظة التي لا يجوز تقدّمها في قوله: "الأشياء التي لا يجوز تقديمها: الصّلة على الموصول والمضمر على الظّاهر في اللّفظ والمعنى، إلاّ ما جاء على شريطة التّفسير والصّفة وما اتصل بها على الموصوف، وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصّفة، والمضافُ إليه وما اتصل به على المضاف، وما عمل فيه حرف، أو اتصل به حرف زائدٌ لا يقدم على الحرف وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعه على منصوبه..."[32].

إضافة إلى ما أورده ابن جني (392هـ) في قوله السابق الذكر حول لزوم تقديم الفاعل على المفعول عند زوال الإعراب، وكقوله كذلك: "ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف"[33]، في إشارة إلى كون رتبتهما محفوظة، وكذلك ما ورد في تفصيل ابن يعيش (643هـ) للمراتب في قوله:

"رتبة الفعل يجب أن تكون أوّلا، ورتبة الفاعل أن يكون بعده، ورتبة المفعول أن يكون آخر"[34]،وما ذكره ابن هشام (761هـ) أثناء حديثه عن اسم الاستفهام: "ومعلوم أنّ اسم الاستفهام لا يعمل ما قبله فيه؛ لأنّ رتبته التصدير"[35]، وما إلى غير ذلك من الأمثلة والشّواهد، وقد كان النّحاة يعملونها في تبيان المعاني والمقاصد، ويشيرون إليها إذا اقتضى الأمر ذلك كقول ابن مالك (672هـ): وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٍ فَإِنْ ظَهَرْ ... فَهْوَ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ[36].

فالرّتبة ظاهرة نحويّة متناثرة في مختلف الأبواب النحويّة، وهي قرينة بالغة الأهميّة في الدرس اللغوي العربي؛ نظرا لما لها من أثر الكبير في توضيح مواقع العناصر النّحويّة في الجمل؛ فهي علاقة بين جزئين مرتّبين في تركيب ما، يدلّ كلّ منها من الآخر على معناه، وهي "ظاهرة ترتبط بالمستوى التركيبي؛ لكونها تشمل تحرّك العنصر اللّغوي من موقعه إلى موقع آخر من نفس الجملة"[37]، كما يمكن لها أن تكون " مؤشّر أسلوبي ووسيلة إبداع، وتقليب للعبارة، واستجلاب معنى أدبي"[38]، وهو ما يحيلنا على قرينة أخرى هي التّضام إذ "لا رتبة لغير متضامّين"[39].

5. قرينة التضام: يعدّ التضام من بين أبرز القرائن النّحويّة اللفظيّة المتأصّلة في عمق الدّرس اللّغوي العربي؛ لما له من أثر في انسجام العناصر النّحويّة وتحديد وظائفها وما تشير إليه من معان، وذلك بكون "أن يستلزم أحد العنصرين التحليليّين النّحويين عنصرا آخر، أو يتنافى معه فلا يلتقي به"[40]؛ فكون عنصر نحوي يتطلّب عنصرا آخر يتضام معه لأداء معنى معيّن هو من طبيعة التركيب اللّغوي العربي؛ إذ لو أُعطت الكلمة المفردة معنى بنفسها لكان ذلك المعنى معجميّا لا تركيبيّا[41]، وهو ما يكشف عن الدّور الذي يقوم به التّضام بمظاهره النّحويّة –ممثّلة في التّلازم والتّنافي– في الكشف عن المعنى وتوجيهه، وبيان صحّة التراكيب وفصاحتها، فمن مظاهر التّضام "التّلازم"؛ الذي يعني أن يستلزم أحد العناصر –النّحويّة– عنصرا آخر كالتّلازم بين الشّرط وجوابه، والمسند والمسند إليه، وجملتا القسم وجوابه، وغير ذلك[42] مما نجده بإشارات من علماء العربية والنحو في تراثنا اللغوي في كثير من الأبواب ، مثاله ما أشار عبد القاهر الجرجاني في الدلائل: "الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض،

فيعرف فيما بينهما فوائد"[43]، وهي إشارة لطيفة إلى قرينة التضام، وكذلك الأمر عند أبي حيان الأندلسي في معرض حديثه عن جملة الاعتراض "أنّها جملة تفيد تقوية جزأي الموصول وصلته، وفعل الشرط وجزاءه، أو بين القسم وجوابه، أو بين منعوت ونعته، أو ما أشبه ذلك مما بينهما تلازم ما"[44]؛ "فبعض الجمل قد تحتاج إلى جملة ثانية احتياج المفرد إلى المفرد؛ وذلك في الشرط وجوابه والقسم وجوابه، فحاجة الجملة الأولى إلى الجملة الثانية كحاجة الجزء الأول إلى الجزء الثاني"[45]، إذ بعض العناصر التي بينها تلازم وتضام تستدعي كلّ واحدة منهما الأخرى، وهو ما حكاه قبل ذلك سيبويه في باب المسند والمسند إليه: "وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا"[46]؛ فوجود أحدهما (المسند إليه) يستدعي وجود الآخر (المسند).

والتّلازم يكون على سبيل الافتقار؛ والذي يعني "أنّ اللّفظ لا تتمّ به الفائدة؛ إذ لا يكون صالحا للورود بمفرده، وإنّما يحتاج إلى ضميمة تتمّ معناه"[47]، وهو يكون متأصّلا إذا كان للفظ بحسب أصل الوضع، ويتمثّل بحسب العناصر التي لا يصحّ إفرادها في الاستعمال، كافتقار حرف الجرّ إلى المجرور، والعطف إلى المعطوف والضمير إلى مرجعه، والموصول إلى صلته وغيرها[48]، وهو ما ذكره صاحب الكتاب في وصفه للجار والمجرور في قوله: "قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور لأنّ المجرور داخل في الجار فصارا كأنّهما كلمة واحدة"[49]، فالجار والمجرور متضامان في بينهما ولها تعلّق بعنصر من عناصر التركيب ويكونان علما عليه.

ومثاله في التراث ذهاب النحاة إلى أنّ الشّرط يستلزم في جوابه –إذا كانت جملة اسمية– وجود الفاء؛ لأنّهما من العناصر النّحويّة المتضامّة؛ أي يُوجب وجودُ أحدهما وجود الآخر ويكون دليلا عليه وذلك كقول أحدهم: "إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطا وجب اقترانه بالفاء؛ وذلك كالجملة الاسمية"[50]، ويعضّده قوله تعالى:﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ ﴾ (البقرة٢٢٠)؛ فقد "قرن بالفاء؛ لأنّ الجملة الاسمية غير صالحة لمباشرة أداة الشّرط"[51].

كذلك نجد "الاختصاص" كمظهر من مظاهر التضام، ويتجلى ذلك في الحروف العربيّة؛ كاختصاص حروف الجر بالأسماء واختصاص حروف الجزم بالأفعال وبعض الحروف التي تنصبها[52]، وكقول ابن السرّاج (316هـ): "ومن ذلك 'إنْ' التي للجزاء لا تكون إلاّ صدرا، ولا بدّ من شرط وجواب؛ فالجزاء مشبّه بالمبتدأ والخبر إذ كان لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا يتمّ الكلام إلاّ بالجميع"[53]، ففي كلامه إشارات واضحة حول التضام بين المبتدأ والخبر وبين أداة الشرط والشرط وجوابه.

ومظاهر التضام في الدرس اللغوي العربي كثيرة، في مختلف الأبواب النحوية، بل وقد مثّل التضام قرينة على العناصر النحوية في التراكيب اللغوية؛ فكل عنصر يستدعي عنصرا آخر أو يتنافى معه فيكون أمارة ودليلا عليه، وعلى الرغم من أنّ نحاتنا القدماء لم يشيروا إليه إلاّ إشارات لطيفة، ولكنّه كإجراء عمليٍ نجده مبثوثا في كثير من القضايا التي عالجوها في دراستهم للغة تنظيرا وتقعيدا.

6. قرينة الربط: إنّ أهمّ قضيّة حكمت الجملة في اللغة عربية هي قضيّة الربط الذي يعدّ "قرينة لفظيّة على اتصال أحد المترابطين بالآخر"[54]، كما يعدّ الربط السّمة الغالبة في التركيب النّحوي العربي؛ فاللغة العربيّة "تعتمد كثيرا على وسائل الربط باعتبارها قرينة هامّة في الدّراسة النحوية"[55]، الأمر الذي دفع بعض الباحثين إلى القول: "لا نغالي حينما نقرّر أنّ اللغة العربيّة لغة وصل؛ ففيها من أدوات الربط ما لا نكاد نراه في غيرها كالواو، والفاء، وثمّ..."[56].

وفي التراث العربي كان مفهوم الربط معلوما لدى النحاة منذ سيبويه الذي عبّر عنه بمصطلح التعلّق في مواضع من كتابه، إذ يقول مثلا أثناء تعليله لجزم جواب الطلب: "لأنّهم جعلوه معلّقا بالأوّل، غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء"[57]، وأشار إليه في موضع آخر بقوله: "هذا كلام معلقٌ بالكلام الأوّل كما كانت الفاء معلقةً بالكلام الأوّل"[58]، كما استعمله عبد القاهر الجرجاني في قوله: "لا نَظْمَ في الكَلِم ولا ترتيبَ، حتى يُعلَّق بعضُها ببعض، وَيبني بعضُها على بَعض، وتُجعلَ هذه بسبب من تلك"[59]، وقد صرّح بالمصطلح في حديثه عن (إذا) الفجائيّة في قوله: "وهي تجري مجرى الفاء في ربط الجملة بما قبلها وجعلها جزأً"[60].

ومن ثَمّ شاع مصطلح (الربط) فيما بعدُ لدى النّحاة كابن هشام في حديثه عن الربط بالضمير والأدوات وغيرها[61]، والرضي في حديثه مثلا عن الفاء في جواب الشّرط: "إن كان الجزاء ممّا يصلح أن يقع شرطا فلا حاجة إلى رابطة بينه وبين الشرط؛ لأنّ بينهما مناسبة لفظيّة...وإن لم يصلح فلابد من رابط بينهما وأولى الأشياء الفاء؛ لمناسبته للجزاء معنى"[62]، وغيرهم من النحويّين، فالربط يضفي على أجزاء التركيب سمة التماسك والائتلاف في العبارة، فأحيانا قد يكون وجود الرابط حَكَما على صحّة التركيب وخطئه[63]؛ فرصف الكلمات في اللغة ليس دليلا على تلاحمها، فقد نجد الكلمات المتراصفة التي يبدوا أنّها في تناسق مقبول لكن فقدانها لعنصر الربط يجعل من تلك الكلمات مجرّد ألفاظ وضع بعضها بجنب بعض، ولم تكن مؤدّية الهدف المنوط بها؛ لأنّها منقطعة الأوصال ومتنافرة المعاني[64]، فوجود الربط في التركيب يعدّ قرينة مهمّة توصل إلى بيان سلامة ذلك التركيب، وتناسقه من حيث المعاني النّحويّة، وهو من القضايا المتجذرة في التراث النحوي العربي والميزة البارزة للغة العربية، "فما يجعل السياق سياقًا مترابطًا؛ إنّما هي ظواهر في طريقة تركيبه ورصفه، ولولاها لكانت الكلمات المتجاورة غير آخذ بعضها بحجز بعض"[65].

7. قرينة الأداة: تعدّ الأداة قرينة لفظيّة من القرائن المهمّة في الاستعمال اللغوي العربي فلا تكاد توجد جملة أو تركيب يخلو من أداة؛ إذ هي "مبنى تقسيمي يؤدي معنى التّعليق، والعلاقة التي تعبر عنها الأداة إنّما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة"[66]، "فالتعليق بالأداة أشهر أنواع التّعليق في اللغة العربيّة"[67]،وفي هذا المعنى يقول الدكتور تمّام حسان: "إننا سنجد كلّ جملة في اللغة الفصحى على الإطلاق تتّكل في تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة"[68]، والأداة "عادة ما تكون اسما أو حرفا حسب التّقسيم الثلاثي المألوف للكلمة"[69]؛ أي أنّ الأداة قد تكون حرفا أو غيره، وهو ما ذكره سيبويه في مواضع من كتابه منها قوله : "وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر وأكثرها الواو ثم الباء ثم التاء"، وما ذهب إليه المبرّد (285هـ) في قوله: "اعلم أنّ الأفعال أدوات للأسماء تعمل فيها كما تعمل فيها الحروف النّاصبة والجارة"[70]،فهي بهذا أعمّ من الحروف؛

لأنّها تشمل حروف المعاني، وما شاكلها من الأسماء كـ(إذا وإذاً وأنى وأيّ وأيّان..)، ومن الأفعال كـ(خلا وحاشا وعدا وعسى)، إذ كلّ حرف أداة، وليست كلّ أداة حرف[71].

أمّا المعاني التي تؤدّيها الأدوات جميعا هي من نوع التعبير عن صفات العلاقات في السّياق فلا قيمة دلاليّة لها خارج السياق، فالمعنى الذي تؤديه "الأداة" معنى وظيفي ووظيفتها تركيبيّة عامّة وهي التعبير عن صفة التعليق[72]؛ فإضافة إلى وظيفة الرّبط بين أجزاء الجملة التي عرفناها في الجزئيّة الآنفة من البحث، فقد أوكل بالأداة معان نحويّة مهمّة أخرى تكون هي المفهمة لها كالاستفهام والنّفي والتّأكيد والأمر والتّمني والترجّي والنّداء والاستغاثة والتعجب؛ أي أنّ أي معنى جملي في اللغة العربيّة لا يدرك إلاّ باستخدام الأداة الخاصّة بذلك، باستثناء الجمل المثبتة والأمر بالصّيغة والمدح والذّم، والخوالف (أسماء الأفعال وأسماء الأصوات) فهي لا تعتمد في أداء وظيفتها على أيّة أداة[73]، وعليه يكون لقرينة الأداة أثر مهمّ في توجيه المعنى وتحديد الوظائف النحوية وحتى البلاغية المرادة، فضلا على أنّها مظهر من مظاهر اتساق وانسجام الكلام وترابط أجزائه، وهو ما أدركه علماء الدّرس النّحوي العربي القديم من خلال ما هو ملاحظ في مؤلّفاتهم في مختلف الأبواب النّحويّة.

8. قرينة التنغيم: التنغيم من القرائن الصّوتيّة التي لها إسهام كبير في توجيه وتوضيح المعنى، يعرّفه علماء اللغة بقولهم : "أنّه تغيّرات تنتاب صوت المتكلم من صعود إلى هبوط، ومن هبوط إلى صعود لبيان مشاعر الفرح والغضب، والنفي والاثبات والتهكّم والاستهزاء"[74]؛ فهو رفع الصوت وخفضه بحسب المعنى أثناء الكلام، ولكلّ نغمة معناها الخاص، فهو إذًا رفع الصوت وخفضه أثناء الكلام للدّلالة على المعاني المختلفة للجملة الواحدة[75]، والتنغيم قرينة صوتيّة لفظيّة، ومعنى هذا "يعني أنّ كلّ معنى من معاني الأساليب النّحويّة له ما يناسبه من التنغيم، بحيث نستطيع بالنّغمة أن نعرف ما إذا كانت جملة (ما هذا؟) استفهاما على بابه أو استفهاما للإنكار والاحتجاج"[76]، إذا هي "الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق"[77].

وللتنغيم دلالة وظيفية على معاني الجمل تتّضح في الجمل التأثيرية المختصرة نحو: نعم، لا، ياسلام، الله؛ لأنّها تقال بنغمات متعدّدة، ويتغيّر معناها النحوي والدّلالي مع كل نغمة بين

الاستفهام والتوكيد، واثبات لمعان مثل الحزن والفرح والشكّ والتأنيب، والاعتراض والتحقير وغيرها؛ حيث يكون التنغيم هو العنصر الوحيد الذي تسبّب عنه تباين هذه المعاني مع أن الجملة باقية على حالها وبنيتها[78]، فهو يقوم بدور دلالي كبير يهدي إلى تفسير الجملة تفسيرا صحيحا، أو يُنوّع هذا التفسير مع تنوّعه من نغمة الاثبات إلى الاستفهام إلى غير ذلك، فهو قرينة صوتيّة تكشف عن اختيار المتكلّم لنوع معيّن من أنواع التفسير النّحوي الدّلالي، وهو المسؤول في كثير من الأحيان عن تحديد عناصر الجملة المكوّنة لها[79].

وقرينة التنغيم لم تحظ بعناية القدماء كما حظيت بقيّة القرائن من حيث التّصنيف والتّأليف، ولكنّهم كما ذهب الدّكتور كمال بشر "خَبِروا التنغيم ومارسوه في أدائهم الفعلي للكلام، وفعلوا ذلك لا بالتلقين أو التعليم المرسوم القواعد والقوانين، وإنّما كانوا يأتون به على وجهه الصحيح بالعادة والسّليقة كما كانوا يفعلون مع الأحداث اللغويّة الأخرى من أصوات وصيغ وتراكيب نحويّة"[80]، ولكن هذا لا يمنع من وجود إشارات هنا وهناك حول دور النغمة وتغيّر موسيقى الكلام تبعا للمعاني المختلفة، من ذلك ما ورد عن سيبويه (180هـ) في حديثه عن النّدبة في قوله: "اعلم أنّ المندوب مدعو، ولكنّه متفجّع عليه فإن شئت ألحقتَ في آخر الاسم الألف؛ لأنّ النّدبة كأنّهم يترنّمون فيها "[81]، ويعلّق الدّكتور كمال بشر على هذا بقوله: "فكأنّهم يلوّنونها بموسيقى معيّنة، ونمط من التّنغيم الخاص"[82]، وفي نصّ آخر لسيبويهِ يقول فيه: "وللقسم والمقسم به أدواتٌ في حروف الجر، وأكثرها الواو، ثمَّ الباء، يدخلان على كلِّ محلوف به، ثمَّ التاء، ولا تدخل إلا في واحد وقال الخليل: "إنّما تجيْ بهذه الحروف؛ لأنَّك تضيف حلفك إلى المحلوف به والحلف توكيد، وقد تقول: تالله!، وفيها معنى التعجب، وبعض العرب يقول في هذا المعنى: لله، فيجيء باللام، ولا تجيء إلاّ أن يكون فيها معنى التعجب"[83] فالقسم؛ إنّما هو طريقة من طرائق التوكيد، إلاّ أنّ سيبويه في هذا النّص يشر إلى أنّ قد يأتي للتعجّب فيما نقله عن شيخه الخليل بن أحمد، وهذا التحوّل في المعنى والأسلوب إنّما هو نتاج النّغمة الصّوتيّة.

نجد كذلك نصّا آخر لابن جنّي (392هـ) في كلامه عن حذف الصّفة في قوله: "وقد حذفت الصّفة ودلّت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل، وكأنّ هذا لما حذفت فيه الصّفة لما دلّ من الحال على موضعها، وذلك أنّك تحسّ في كلام القائل لذلك من التّطويح والتّطريح والتّفخيم والتّعظيم ما يقوم مقام قوله طويل، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان –والله– رجلًا، فنزيد في قوة اللفظ بـ (الله) هذه الكلمة وتتمكّن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها أي: رجلًا فاضلًا أو شجاعًا أو كريمًا"[84]؛ فوصف ابن جنّي للأصوات بـ (التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم، وزيادة قوّة اللفظ) هو تعبير عن ظاهرتي كلٍّ من النّبر[85] والتّنغيم وإن لم يصرّح بهما صراحة، وبهذا ربّما يكون ابن جنّي من "أوائل من استشعر أهمّية التّنغيم في أدائه دور القرينة النّحويّة وإن جاء كلامه عرضا في حديثه عن حذف الصّفة ودلالة الحال عليها"[86]، ومن النحاة من استعمل ألفاظ "الترنّم ومدّ الصوت والتطريب" لدلالة على معان معينة كابن يعيش (643هـ) في باب المندوب: "اعلم أنّ المندوب مدعو ولذلك ذكر مع فصول النداء ولكنه على سبيل التفجّع...ولما كان مدعوا بحيث لا يسمع آتو في أوّله بيا أو وا لمد الصوت، ولما كان يسلك في الندبة والنّوح مذهب التطريب زادوا الألف آخرا للترنّم"[87]، وتبرز أهمية التنغيم كذلك في التأويل النحوي ومثاله: ثم قالو تحبها قلت بحرا... عدد الرمل والحصى والتراب[88]، فمنهم من رأى أنّ في البيت إخبار؛ أي أنت تحبها، ومنهم من رأى أنّه استفهام؛ أي أتحبّها؟، وهذه المعاني لا تتأتى إلاّ بواسطة نبرات صوتية معيّنة هي التنغيم.

وعليه يمكن الإقرار بأنّ التنغيم وإن لم يحظ بالتّصنيف في المؤلّفات القديمة إلاّ أنّه كانت تجري بعض الإشارات والتلميحات للدور الذي يلعبه في إظهار المعاني المختلفة أثناء الكلام، وكذلك ترجيح بعضها على بعض باختلاف الصوت المنطوق للتركيب[89]، "وقد حظي التنغيم بأهميّة بالغة عند المحدثين، فوجدوا فيه وسيلة لكشف المعنى وسبيلا لتوجيه الدّلالة اللغوية، ومنهم من ربط بين

التنغيم وتفسير القرآن"[90]، فالمعاني المختلفة لا تفهم إلاّ من خلال سياقاتها التنغيمية التي قيلت فيها.

خاتمة:

بعد إيرادنا بعض النصوص والأقوال التراثية التي تبين عناية القدماء بالقرائن اللفظية وما يتعلّق بها إجرائيا وعمليا، يتبّن لنا أنّ المتقدّمين كانوا على دراية تامّة بأهمية السياق ودور القرائن بأنواعها في التحليل اللغوي إلى جانب العامل النحوي، ومع أنهم لم يفردوها بالعناية والبحث، إلاّ أنّ الإجراء العملي كان غنيا بالعناية بها وتحديد شروطها وضوابطها وحتى تعريفاتها في بعض الأحيان، وكذا تعليل الأحكام النحوية وإيجاد تخريجاتها الإعرابية بها. وبناء عليه يمكن القول أنّ فكرة القرائن فكرة محكمة الوضع متكاملة الجوانب، حاولت إعطاء تصوّر عام ووصف شامل للغة العربية من حيث المعنى ومتعلّقاته، وهي فكرة متأصلة في التراث اللغوي العربي من خلال جهد علماء العربية، فحاول تمام حسان لم شتاتها وتنظيم متفرقها، فكانت أجرأ محاولة عرفت في العصر الحالي لإعادة النظر في طريقة تفسير التراكيب، بذلك فهي لبنة من لبنات بناء فهم اللغوي القديم والحديث.

الهوامش والإحالات:

[1] جاء تمام حسان بهذه النظرية بديلا عن نظرية العامل عند النحاة، فأنكر عليهم عنايتهم الفائقة بالعامل باعتبارها –في نظره– فكرة فلسفية ليس لها نصيب في الواقع اللغوي، كما أنهم غالوا في عنايتهم واهتمامهم بالعلامة الإعرابية، فحاول الاتيان بنظرية جديدة تعتمد الواقع اللغوي في التحليل اللغوي للكلام، قامت فكرته هذه على تتبع القرائن، ولهذا وسمت هذه النظرية بـ"نظرية تظافر القرائن"، وقد جاء تقسيمه للقرائن إلى قسمين رئيسين هما: 1–: القرائن الحاليّة وهي القرائن التي تُستمدّ من ظروف أداء المقال، وتسمّى بالقرائن المقاميّة، وهي العناصر غير لغوية تساعد على فهم المعنى. 2–: القرائن المقاليّة وهي "معنويّة" و"لفظيّة" ويصطلح عليها كذلك بـ "القرائن النحويّة"، فالمعنويّة تضمّ العلاقات بين عناصر التركيب، وهي خمس قرائن وهي: قرينة النسبة وقرينة الإسناد وقرينة التخصيص وقرينة التبعية وقرينة المخالفة، أمّا اللفظيّة فهي: العلامة الإعرابية والرتبة والبنية والمطابقة والربط والتضام والأداة والتنغيم، وكلّها لها أثر مهمّ في فهم المعنى والتعرف على الأبواب والوظائف النحويّة. ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء (المغرب)، (1994م)، خاصة الفصل الثالث منه.

[2] سبقت الإشارة في الهامش السابق إلى أن من أنواع القرائن التي اعتمدها تمام حسان في بناء نظرية "القرائن المقالية اللفظية" وهي القرائن التي يكون لها حضور في اللفظ أي المقال، وقد توصل بعد استقراءها وتتبعها إلى أنها تسع قرائن، وهي: قرينة العلامة الإعرابية، وقرينة الرتبة وقرينة البنية، وقرينة المطابقة، وقرينة الربط، وقرينة التضام، وقرينة الأداة، وقرينة التنغيم. ينظر أيضا: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، (ص205 ...226)

[3] الزجّاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي)، الايضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، (1399هـ-1979م)، ص 91.

[4] ابن شهاب الدّين الأندلسي (أحمد بن محمد)، الحدود في علم النحو، تح: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط112، (1421هـ-2001م)، ص434.

[5] ينظر: ابن هشام (أبي محمد عبد الله بن يوسف المصري)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، دط، (2002م)، ص59.

[6] ابن السراج (أبو بكر محمد بن السري)، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، دط، دت، ج1، ص4.

[7] ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، دت، ج1، ص35.

[8] أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، تح: عمر فاروق الطبّاع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، (1993م)، ص196.

[9] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني القاهرة ودار المدني بجدة، ط3، (1992م)، ص28.

[10] محمود بن عمرو الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تح: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، (1993م). ص37.

[11] أبو البركات الأنباري (عبد الرحمن بن محمد الأنصاري)، أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1،(1420هـ-1999م)، ص44.

[12] طاهر سليمان حمّودة، ابن القيّم الجوزيّة وجهوده في الدّرس اللّغوي، دار الجامعات المصريّة، دط، دت، ص147.

[13] نادية رمضان النجّار، القرائن بين اللّغويين والأصوليّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، (2015م)، ص39.

[14] تمّام حسان، البيان في روائع القرآن، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط2، (142هـ-2000م)، ج1، ص29.

[15] ابن جني، الخصائص، ج3، ص98.

[16] لطيفة إبراهيم النجّار، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، دار البشير، عمان، الأردن، ط1، (1994م) ص150.

[17] ينظر: تمّام حسان، البيان في روائع القرآن، ص29.

[18] ابن يعيش (موفّق الدّين ابن علي)، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، دط، دت، ج1، ص74.

[19] ابن هشام (عبد الله بن يوسف المصري)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر، دط، دت، ج3، ص280.

[20] لطيفة إبراهيم النجّار، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ص161.

[21] ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ج1، ص174.

[22] مثلا: عندما نقول في إعراب (ضرب): إنّه فعل ماضي مبني على الفتح؛ فكونه فعل يحمل دلالة الماضي فهذا في جانب الصيغة (الصرف)، وأما كونه مبنيا فنحن في النحو، وكلا العلمين يخدم بعضهما في تبيان الوظيفة الدلالية والنحوية للتراكيب.

[23] تمّام حسان، مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، ط1، (1427هـ-2006م)، ج1، ص357.

[24] ينظر: نادية رمضان النجّار، القرائن بين اللّغويّين والأصوليّين، ص87.

[25] ينظر: تمّام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص213.

[26] محمّد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط2، (2007م)، ص336.

[27] سيبويه (عمرو بن عثمان)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، (1988م)، ج1، ص421.

[28] المرجع نفسه، ج2، ص127.

[29] ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص19

[30] أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص294.

[31] الرضي الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قازيونس، بنغازي، ط2، (1996م)، ج2، ص467.

[32] ابن السّراج، الأصول في النحو، ج2، ص222.

[33] ابن جني، الخصائص، ج2، ص389.

[34] ابن يعيش، شرح المفصّل، ج1، ص76.

[35] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص55.

[36] ابن مالك، ألفيّة ابن مالك، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، (1427هـ-2006م)، ص15.

[37] نادية رمضان النجّار، القرائن بين اللغويين والأصوليّين، ص273.

[38] تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج1، ص91.

[39] تمّام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص110.

[40] المرجع نفسه، ص217.

[41] ينظر: أحمد خضر عبّاس علي، أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، إشراف محمّد حسين علي الصّغير، أطروحة دكتوراه في فلسفة اللغة العربيّة وآدابها، جامعة الكوفة، العراق، (1431هـ-2010م). ص244.

[42] ينظر: تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج1، ص154. وأحمد محمّد قدّور، مبادئ اللسانيّات، دار الفكر، دمشق، سورية، ط3، (1429هـ-2008م)، ص292.

[43] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص539.

[44] ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1، ص575.

[45] ابن جني، الخصائص، ج3، ص178.

[46] سيبويه، الكتاب، ص23.

[47] أحمد خضر عبّاس علي، أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، ص246.

[48] ينظر: تمّام حسان، البيان في روائع القرآن، ج1، ص154.

[49] سيبويه، الكتاب، ج2، ص164.

[50] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة، ط20، (1980م)، ج4، ص37.

[51] محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، دط، (1984م)، ج2، ص357.

[52] ينظر: المبرّد (أبو العبّاس محمد بن يزيد)، المقتضب، تح: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، دط، دت، ج2، ص6.

[53] ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص236.

[54] تمّام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص213.

[55] كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، دار دجلة، عمان، ط1، (2009م)، ص112.

[56] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، (1978) ص327.

[57] سيبويه، الكتاب، ج3، ص39-94.

[58] المصدر نفسه، ج3، ص64.

[59] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص55.

[60] خديجة محمّد حسين باكساني، شرح الجمل في النحو لعبد القاهر الجرجاني-تحقيق ودراسة-، إشراف د.محسن سالم العميرى، ماجستير في النّحو، جامعة أمّ القرى، المملكة العربيّة السّعوديّة، (1407هـ-1408هـ)، ص161.

[61] ينظر: ابن هشام (عبد الله بن يوسف المصري)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك - محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، سورية، دط، (1985م)، ص465-652-668.

[62] الرضي الاستراباذي، شرح الرضي على الكافيّة، ص110.

[63] ينظر: كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربيّة، ص122.

[64] ينظر: سليمان بوراس، القرائن العلائقيّة ودورها في الاتساق –سورة الأنعام نموذجا-، إشراف فرحات عيّاش، ماجستير في لسانيات اللغة العربيّة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، (2008م-2009م)، ص116.

[65] تمّام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، دط، (1990)، ص203.

[66] تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص123.

[67] كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربيّة، ص123.

[68] تمّام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص123.

[69] محمّد محمّد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، ص333.

[70] المبرد، المقتضب، ج4، ص80.

[71] ينظر: فخر الدين قباوة، التحليل النّحوي –أصوله وأدلّته–، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان مصر، ط1، 2002م، ص223.

[72] ينظر: أحمد خضر عبّاس علي، أثر القرائن في توجيه المعنى في البحر المحيط، ص206.

[73] ينظر: تمّام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص177.

[74] خليل إبراهيم العطيّة، في البحث الصوتي عند العرب، دار الجاحظ للنشر، بغداد، العراق، دط، (1983م)، ص63.

[75] رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، (1997م)، ص106.

[76] تمّام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص258.

[77] تمّام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص226.

[78] ينظر: المرجع نفسه، ص228.

[79] محمّد حماسة عبد اللّطيف، النّحو والدلالة، دار الشّروق، القاهرة، ط1، (1420هـ-2000م)، ص117.

[80] كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنّشر، القاهرة، مصر، (2000م)، ص547.

[81] سيبويه، الكتاب، ج2، ص220.

[82] كمال بشر، علم الأصوات، ص550.

[83] سيبويه، الكتاب، ج3، ص496.

[84] ابن جني، الخصائص، ج2، ص373.

[85] النّبر: معناه أنّ مقطعًا من بين مقاطع متتابعة يعطي مزيدًا من الضغط أو العلو. ينظر: أحمد مختار عمر، أسس علم اللغة، عالم الكتب، ط8، (1419هـ-1998م)، ص93.

[86] محمّد محمّد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، ص347.

[87] ابن يعيش، شرح المفصّل، ج2، ص13،

[88] البيت لـ عمر بن أبي ربيعة ذكره ابن هشام في المغني 20/1

[89] للاستزادة من مواضع التنغيم عند القدماء ينظر مثلا: ما أورده ابن جني في باب في نقض الأوضاع، الخصائص ج3، ص372، والجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر) أشار إليه في باب أدوات البيان بقوله "والصوت هو آلة اللفظ والجوهر الذي يقوم به التقطيع" البيان والتبيين البيان والتبيين، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، (1998م)، ج1، ص79.

[90] كوليراز كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص52.

المصادر والمراجع:

- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، (1978).
- أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، تح: عمر فاروق الطبّاع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، (1993م).

– أحمد خضر عبّاس علي، أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، إشراف محمّد حسين علي الصّغير، أطروحة دكتوراه في فلسفة اللغة العربيّة وآدابها، جامعة الكوفة، العراق، (1431هـ–2010م).
– أحمد محمّد قدّور، مبادئ اللسانيّات، دار الفكر، دمشق، سورية، ط3، (1429هـ–2008م).
– أحمد مختار عمر، أسس علم اللغة، عالم الكتب، ط8، (1419هـ–1998م).
– أبو البركات الأنباري (عبد الرحمن بن محمد الأنصاري)، أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1،(1420هـ–1999م).
– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء (المغرب)، د ط، (1994م).
– تمّام حسان، البيان في روائع القرآن، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط2،(142هـ–2000م).
– الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر)، البيان والتبيين، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، (1998م).
– ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، دت.
– خديجة محمّد حسين باكساني، شرح الجمل في النحو لعبد القاهر الجرجاني–تحقيق ودراسة–، إشراف د.محسن سالم العميرى، ماجستير في النّحو، جامعة أمّ القرى، المملكة العربيّة السّعوديّة، (1407هـ–1408هـ).
– خليل إبراهيم العطيّة، في البحث الصوتي عند العرب، دار الجاحظ للنشر، بغداد، العراق، دط، (1983م).
– الرضي الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قازيونس، بنغازي، ط2، (1996م).
– رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، (1997م).
– الزجّاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي)، الايضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، (1399هـ–1979م).
– ابن السراج (أبو بكر محمد بن السري)، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، دط، دت.
– سليمان بوراس، القرائن العلائقيّة ودورها في الاتساق –سورة الأنعام نموذجا–، إشراف فرحات عيّاش، ماجستير في لسانيات اللغة العربيّة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، (2008م–2009م).
– سيبويه (عمرو بن عثمان)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، (1988م).
– ابن شهاب الدّين الأندلسي (أحمد بن محمد)، الحدود في علم النحو، تح: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط112، (1421هـ–2001م).
– طاهر سليمان حمّودة، ابن القيّم الجوزيّة وجهوده في الدّرس اللّغوي، دار الجامعات المصريّة، دط، دت.
– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني القاهرة ودار المدني بجدة، ط3، (1992م).
– ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة، ط20، (1980م)
– فخر الدين قباوة، التحليل النّحوي –أصوله وأدلّته–، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان مصر، ط1، 2002م.
– كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنّشر، القاهرة، مصر، دط، (2000م).
– كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، دار دجلة، عمان، ط1، (2009م).
– لطيفة إبراهيم النجّار، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، دار البشير، عمان، الأردن، ط1، (1994م).

- ابن مالك، ألفيّة ابن مالك، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، (1427هـ-2006م).
- المبرّد (أبو العبّاس محمد بن يزيد)، المقتضب، تح: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، دط، دت.
- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، دط، (1984م).
- محمّد حماسة عبد اللّطيف، النّحو والدلالة، دار الشّروق، القاهرة، ط1، (1420هـ-2000م).
- محمّد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط2، (2007م).
- محمود بن عمرو الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تح: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، (1993م).
- نادية رمضان النجّار، القرائن بين اللّغويين والأصوليّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، (2015م).
- ابن هشام (أبي محمد عبد الله بن يوسف المصري)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، دط، (2002م).
- ابن هشام (عبد الله بن يوسف المصري)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك - محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، سورية، دط، (1985م).